



استراتيجية التنمية المستدامة في الوطن العربي

”الفرص والتحديات“

Sustainable development strategy in the Arab world
”Opportunities and Challenges“

إعداد

أ.د. / حبيب الله بن محمد التركستاني

Prof. Dr. Habibullah Muhammad Al-Turkistani

أستاذ إدارة الأعمال والتسويق الدولي

Doi: 10.21608/ajahs.2024.341687

٢٠٢٣ / ١٠ / ١٣

استلام البحث

٢٠٢٣ / ١٢ / ٨

قبول البحث

التركستاني، حبيب الله بن محمد (٢٠٢٤). استراتيجية التنمية المستدامة في الوطن العربي ”الفرص والتحديات“. *المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، مصر، ٨ (٣٠) فبراير، ٦٩ – ٨٨.*

<http://ajahs.journals.ekb.eg>

استراتيجية التنمية المستدامة في الوطن العربي "الفرص والتحديات"

المستخلص:

تعتبر خطة التنمية المستدامة (٢٠٣٠) خارطة الطريق في سبيل القضاء على الفقر وأبعاده في أي مكان من العالم كما اعتبرت هيئة الأمم المتحدة خطة عمل للتحوّل التاريخي في العالم، وقد وافقت على هذه الخطة (١٩٣) دولة من دول الأعضاء في الأمم المتحدة ومن ضمنها الدول العربية، وحددت (١٧) بنداً من أجل تحقيق (٣) أهداف استراتيجية للتنمية المستدامة وذلك خلال مدة (١٥) سنة بدءاً من (٢٠١٥) حتى نهاية (٢٠٣٠)، تمثلت في القضاء على الفقر، ومحاربة الظلم وعدم المساواة، والإصلاح المناخي، على أن يتم تحقيق هذه الأهداف من خلال بناء شراكات استراتيجية بين الدول للوصول الى نتائج تنموية ناجحة وفاعلة. ومن منطلق اقرار الخطة (٢٠٣٠) والتي تدعو إلى إقامة شراكات تعاونية بين الدول كافة والعربية وإشراك جميع أصحاب المصلحة في عمليات التنفيذ والمتابعة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الوطن العربي، قامت هذه الدراسة بتقييم العمل العربي المشترك في سبيل التعاون المشترك لتنفيذ خطط وبرامج التنمية المستدامة (٢٠٣٠)، وتوظيف الموارد الطبيعية والبشرية وتحقيق التطور بصورة تساهم في عدم الاضرار بالموارد او التسبب في تلاشيها خاصة تلك المعرضة للفناء او غير المتجددة مع إبقاء تلك الموارد للأجيال القادمة". كما هدفت الدراسة الى الوقوف على أهم الفرص والتحديات التي يمكن أن تستفيد منها الدول العربية في سبيل تحقيق التنمية المستدامة بكفاءة وفعالية. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي القائم على أساس تشخيص وتحليل الواقع الحالي للعمل العربي المشترك في مجال التنمية المستدامة، وتقييم التحديات التي تواجه الدول العربية في سبيل الوصول الى تحقيق التنمية المستدامة. وتوصلت الدراسة الى حقيقة أنه وعلى الرغم من وجود جهود وتعاون بين الدول العربية في مجال تحقيق التنمية المستدامة (٢٠٣٠) في العديد من المجالات التي حددتها الخطة الاستراتيجية، وقيام الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بإنشاء اللجان المتخصصة للمتابعة والتقييم لمستوى الأداء وتحقيق البرامج التنموية وغيرها من اللجان والمتابعة، إلا أنها لم تصل الى مستوى الطموح حيث أن معظم تلك الجهود انحصرت في إقامة الندوات والمؤتمرات والدورات التدريبية دون الوصول الي خطط وبرامج تطبيقية ملموسة ومحسوسة بالصورة المأمولة.

مشكلة البحث

تمثلت مشكلة البحث في أهمية العمل العربي المشترك في سبيل الوصول الى تحقيق التنمية المستدامة (٢٠٣٠) والتي أقرتها الأمم المتحدة في سبيل التغلب على التحديات التي تواجه الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وغياب الرؤية

الاستراتيجية للعمل المشترك بين الدول العربية والتي تساعد في تكثيف الجهود للوصول الى تحقيق الأهداف التنموية المشتركة.

أهمية البحث

تأتي أهمية الدراسة من منطلق الحاجة الفعلية لتكثيف الجهود العربية في سبيل تحقيق الخطط والبرامج التنموية بين الأقطار العربية والاستفادة من هذا التجمع العربي في مواجهة التحديات التي تواجه الأقطار العربية وذلك من منطلق أن التعاون العربي في هذا المجال يساعد في الوصول الى تنفيذ البرامج لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للتنمية المستدامة.

أهداف البحث

تهدف الدراسة للوصول الى تقييم الجهود العربية الحالية، والتي مازالت تبذل في سبيل تحقيق العمل المشترك للوصول الى تحقيق أهداف التنمية المستدامة (٢٠٣٠)، بالإضافة الى تقييم حجم العمل العربي في مجال تحقيق الاستراتيجية المرتبطة بالأهداف الاستراتيجية والمرتبطة بالتنمية المستدامة. كما هدفت الدراسة الى الوقوف على أهم التحديات التي تواجه الدول العربية في سبيل الوصول الى تحقيق الأهداف الاستراتيجية بالإضافة الى التعرف على أهم الفرص الممكنة لمزيد من العمل المشترك بين الدول العربية.

فرضيات البحث

قامت الدراسة على أساس فرضيات تحتاج الى تأكيدها او نفيها والمتعلقة بالعمل العربي المشترك والمرتبطة بالخطة الاستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي، وتتمثل هذه الفرضيات في التالي:

- تعاني الجهود المبذولة لتحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي من عقبات وتحديات من أبرزها ضعف التكامل الإقليمي بين الدول العربية وذلك على الرغم من الوحدة في اللغة والثقافة والديانة والاهتمام المشترك.
- تعاني الدول العربية من مواطن ضعف في مواجهة التحديات التي تواجه الدول العربية عند قيامها بتطبيق الاستراتيجية الخاصة بالتنمية المستدامة.
- على الرغم من وجود الفرص المتعددة في مجال تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية لكن ينقصها حسن الاستفادة من تلك الفرص في سبيل الوصول لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

الجانب النظري

مفهوم التنمية المستدامة

هناك العديد من المعاني والمقاصد من مفهوم التنمية المستدامة، ومنها على سبيل المثال يمكن اعتبار مفهوم التنمية المستدامة بأنه: "توظيف الموارد الطبيعية

والبشرية في سبيل تحقيق التطور مع الترشيح عند العمل من أجل تحقيق التنمية بصورة تساهم في عدم الأضرار بالموارد أو التسبب في تلاشيها خاصة تلك المعرضة للفناء أو غير المتجددة". وفي تعريف للتنمية الاقتصادية من وجهة نظر الإسلام يرى الباحث خورشيد أحمد (د.ت) "أن الإسلام يهتم بعمق بمشكلة التنمية الاقتصادية ولكن يعالجها في إطار التنمية البشرية لأن الهدف هو هداية الإنسان نحو الطريق المستقيم"، ويحدد الباحث المفهوم الإسلامي للتنمية بأنها "تنمية الأفراد والمجتمعات مادياً وروحياً وأخلاقياً"، مما يقود إلى تعظيم الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية.

وفي منتصف العقد السابع من القرن العشرين تمت إعادة تعريف التنمية والتنمية الاقتصادية تحديداً على أساس "الجهود المبذولة لتخفيف الفقر وتحقيق العدالة وتوفير فرص العمل في ضوء اقتصاد متنامي"، وفي دراسة للباحث مايكل تودارو (Mickael Todaro 1974) أشار إلى أن التنمية يجب أن تكون متعددة الجوانب متضمنة التغيرات في البنية الاجتماعية والمواقف الشعبية والمؤسسات الوطنية وتعجيل النمو الاقتصادي والتخفيف من حدة الفقر.

كما حاولت منظمة العمل الدولية (ILO) أن تترجم مفهوم تلبية الاحتياجات الأساسية في سبيل تحقيق التنمية إلى برنامج عمل ناجح في الكثير من الدول النامية غطى جوانب مهمة من عملية التنمية الاقتصادية شملت الرعاية الصحية والتعليم والمشروعات الصغيرة ومشروعات البنية التحتية

ويمكن الاستنتاج من هذه التعاريف أن التنمية المستدامة تعني: "استخدام الموارد الحالية في التنمية لتوفير حاجات الحاضر للمجتمع ولكن بشرط عدم الأسراف في الاستخدام لتلك الموارد بحيث تساهم في تمكين الأجيال القادمة من الحصول عليها لتلبية احتياجاتهم المستقبلية".

ومن التعريف يمكن أن نلاحظ أن التنمية المستدامة تشير إلى سلوك الترشيح في كل أمر مرتبط بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتقنية وغيرها من الأنشطة التنموية، وعلى سبيل المثال يتطلب أي برنامج تنموي استخدام الموارد والحرص على الترشيح عند استخدام المواد الأولية والمدخلات الإنتاجية دون أن تسبب الفناء أو الهلاك لتلك المواد أو تلك الموارد.

أبعاد التنمية المستدامة ومستوياتها

في قمة الأرض التي عقدت في ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢ تم التأكيد على أهمية فكرة التنمية المستدامة، خاصة بعد أن تم الوصول إلى حقيقة بروز مشكلة عالمية تتمثل في عدم وجود توازن بين سلوك استخدام الموارد في كل من الدول الغنية والفقيرة، الأمر الذي يتطلب بذل الجهود لإحداث تغيير في النشاط التنموي بصفة عامة والنشاط الاقتصادي بصفة خاصة وذلك بهدف التخفيف من التحديات

السلبية التي تواجه التنمية في المستقبل، ونتج عن كل ذلك تكوين تصور شامل يلخص أبعاد التنمية ومكوناتها على النحو التالي:

-البعد التكنولوجي

تهدف التنمية المستدامة الي تحقيق تحول سريع في القاعدة التقنية الصناعية بحيث تساهم التقنية الجديدة في انتاج منتجات نظيفة قليلة الاضرار بالبيئة وأن تصبح التقنية وسيلة للتوفيق بين أهداف التنمية وسلامة البيئة. وهذا يعني أن تهتم الدول الصناعية بإنتاج منتجات ذات طبيعة صديقة للبيئة ولا تساهم في الاضرار بها من ناحية أخرى أن تكون قليلة الهدر او الاستهلاك عند صناعتها وأثناء استهلاكها.

-البعد الاقتصادي

تسعى التنمية المستدامة الى تحقيق الرفاهية الاقتصادية من خلال رفع معدلات النمو، ومستوى الدخل، وتوفير أنظمة ضمان اجتماعي قوية، وخفض معدلات التضخم، والبطالة في المجتمع بالإضافة الى العمل على أساس محاربة الفقر والتقليل من نسبة الفقر في العالم.

-البعد السياسي

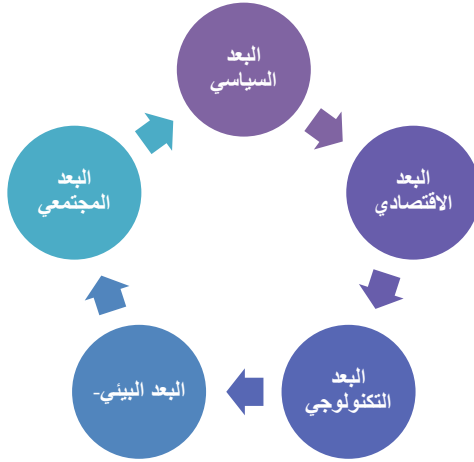
تسعى التنمية المستدامة الى تعزيز الديمقراطية، والتعددية الحزبية، وحماية حرية الرأي والعالم، وتطوير أنظمة المحاسبة والقضاء على الفساد وحماية الأنظمة والقوانين بحيث تحقق المصلحة العامة، خاصة وأن نتائج الدراسات العلمية أشارت الى من أسباب تخلف بعض الدول عن التقدم وتحقيق التنمية هو انتشار الفساد في الأنشطة التنموية وغياب الشفافية في كثير من الدول المتخلفة عن التنمية.

-البعد المجتمعي

تحقيق الاستقرار الاجتماعي من خلال تطوير الأنظمة وتطوير المؤسسات، وتساوي الفرص والحقوق لضمان التعايش بين مختلف مكونات المجتمع، وتأمين الرعاية الصحية وفرص التعليم، والتقليل من الفجوة بين الدول الغنية والفقيرة في مجال الخدمات الصحية والتعليم والتنمية حتى تتمكن الدول الفقيرة من الوصول الى التنمية الشاملة.

-البعد البيئي

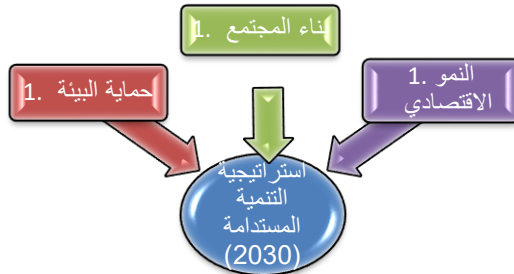
تحقيق الاستدامة البيئية من خلال الحفاظ على الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل للموارد غير القابلة للتجدد والتقليل من النفايات وزيادة الاهتمام بصناعة التدوير للتخلص من النفايات والاستعمال لها بعد التدوير. وهذا يعني أن تتجه الجهود نحو البحث عن كل ما يحقق الصالح للبيئة بحيث تكون مناسبة وملائمة للعيش فيها وللأجيال القادمة.



شكل (١) أبعاد التنمية المستدامة ومستوياتها

خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠

أُطلق على هذه الخطة اسم "تحويل عالما: خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠". وهي عبارة عن خطة وبرنامج من أجل القضاء على الفقر وأبعاده في أي مكان من العالم واعتبرتها هيئة الأمم المتحدة خطة عمل للتحويل التاريخي في العالم، وقد وافقت على هذه الخطة (١٩٣) دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ومن ضمنها الدول العربية، من أجل تحقيق (٣) استراتيجيات، وحددت (١٧) هدفاً، وفي مدة (١٥) سنة من (٢٠١٥) حتى نهاية (٢٠٣٠)، وهذه الأهداف الاستراتيجية تمثلت في: النمو الاقتصادي مع القضاء على الفقر، وبناء المجتمع مع محاربة الظلم وعدم المساواة، وحماية البيئة مع الإصلاح المناخي.



شكل (٢) استراتيجية خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠

Source: Sustainable development? Org.UN.www. (2015)

أهداف خطة التنمية المستدامة لتحقيق الاستراتيجية (٢٠٣٠)

تحدد من خلال الرؤية الاستراتيجية للتنمية المستدامة (٢٠٣٠) وجود عدد (١٧) هدفاً فرعياً يمكن أن يحقق الاستراتيجيات الثلاثة: الاقتصاد، المجتمع، البيئة، ويمكن أن نتطرق الأهداف الفرعية باختصار حتى يمكن من خلالها الوقوف على الأعمال المشتركة بين الدول العربية لتحقيق تلك الأهداف.

١. القضاء على الفقر: (عدد الفقراء ٧٣٦ مليون شخص في العالم)

أقرت الخطة الاستراتيجية بأن القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد عالمي يواجه التنمية في العالم وبين الدول الغنية والفقيرة ومعالجة الفقر بذلك أصبح خيراً استراتيجياً لا يمكن أن يحقق الرؤية الاستراتيجية بدون معالجتها لتحقيق التنمية المستدامة.

٢. الأمن الغذائي والجوع: (٨٢١ شخص يعانون من سوء التغذية في العالم)

يتطلب الوصول الي تحقيق التنمية المستدامة بذل المزيد من الاجتهاد والابتكار في مجال الزراعة وزيادة الإنتاج الزراعي بشكل مستدام والعمل على الاستهلاك الرشيد لتلك الموارد الزراعية حتى يتبقى ما يكفي الجيل القادم، وعدم تعريض دول العالم لأي تحديات مثل نقص الحاصلات الزراعية او الجوع او سوء التغذية او نقص الامدادات الزراعية.

٣. الصحة الجيدة والرفاه: (٤٠٠ مليون شخص ليس لديهم رعاية صحية في العالم)

يتطلب الوصول الي تحقيق التنمية 2030 أن تضمن برامج التنمية بتوفير العيش بصحة ورفاهية لجميع الأعمار، مع ضمان إمكانية حصول الجميع على خدمات الرعاية الصحية والتقليل من عدد الأمراض والأوبئة والقضاء عليها وحماية المجتمع من التعرض للمواد التي تعرضها للخطر مثل المنتجات الكيميائية والتلوث.

٤. التعليم الجيد: (٥٧ مليون طفل خارج المدارس في العالم)

يعتبر التعليم من أبرز الأنشطة التي يمكن أن يتم أن يتحقق فيه الوصول الي تحقيق التنمية المستدامة والنهوض بأعمال التعليم يساهم في تطوير الانسان والذي هو محور العملية التنموية ويحقق النجاح لتطبيق الهدف الاستراتيجي للتنمية، مع التركيز على توفير التعليم الجيد والعادل والشامل وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع.

٥. المساواة بين الجنسين فرص العمل للجنسين: (بلغت مشاركة المرأة ٤٨٪ وذلك

في عام ٢٠١٨)

تحرص أهداف الرؤية الاستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة تمكين المرأة ومنحها الفرص في جميع المجالات التي يمكن لها الخوض فيه والابداع، بالإضافة الي تحقيق العدالة في مسائل الحصول على الوظائف والأجور والحصول على التعليم والرعاية

المجتمعية والصحية، بالإضافة الى تمكينها من المشاركة في وضع الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

٦. **ضمان توافر المياه والنظافة الصحية:** (هناك ٨٤٤ مليون شخص مازالوا يفتقرون الي مساة الشرب الأساسية)

يعتبر توفير المياه الصحية والصالحة للشرب والمياه الصالحة للزراعة من أهم العوامل التي تحقق التنمية المستدامة، ويشكل النقص في هذا الجانب تحدياً كبيراً وأمرأ يهدد الأمن القومي، بالإضافة الى تهديد الأمن المجتمعي والأمن الزراعي والغذائي.

٧. **ضمان الطاقة النظيفة وبأسعار معقولة:** (هناك ٢.٦ مليار شخص في البلدان النامية لا يحصلون على الكهرباء)

تعتبر الطاقة عنصراً محورياً في صميم تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ، وتعتبر هدفاً استراتيجياً يعزز ضمان حصول الجميع على الطاقة بتكلفة معقولة وغير مرهقة. ولا يمكن تحقيق التنمية المستدامة في ظل ارتفاع تكاليف الطاقة او انعدامه او نقصه، لذلك لا بد من أن تسعى الدول نحو ترشيد استهلاك الطاقة من ناحية وعدم الهدر في مكونات الطاقة ومصادرها من ناحية أخرى.

٨. **النمو الاقتصادي والعمل المناسب** (هناك ١٧٤ مليون عاطل عن العمل عام ٢٠٢٠ ويزيد مليون عاطل سنوياً في العالم)

النمو الاقتصادي وتعزيز النشاط الاقتصادي ودعمه المطرد يعتبر مطلباً هاماً بصورة كبيرة من أجل تحقيق التنمية المستدامة، ويتطلب من هذا النمو الاقتصادي أن يستند على أسس وابتكارات جديدة مثل المنتجات الصديقة للبيئة، والمنتجات القليلة التكلفة، والمنتجات القليلة الاضرار بالمجتمع، حتى الوصول الى مايسمى بالاقتصاد الأخضر، على اعتبار أن الاقتصاد الأخضر هو الأداة لتحقيق التنمية المستدامة.

٩. **الصناعة والابتكار** (هناك ١٧٤ مليون عاطل عن العمل عام ٢٠٢٠ ويزيد مليون عاطل سنوياً في العالم)

تعتبر الصناعة من أهم مراكز نجاح رؤية الدول نحو الوصول لتحقيق التنمية المستدامة في العالم وفي الوطن العربي تحديداً. والصناعة تساهم في تحقيق العديد من الجوانب والأهداف الفرعية التي تقود الى تحقيق الاستراتيجية الشاملة للتنمية المستدامة (٢٠٣٠)، حيث تساهم التنمية الصناعية في إيجاد فرص العمل، والقضاء على الفقر، والمساواة بين الجنسين، وتحقيق معايير العمل، وزيادة فرص الحصول على الخدمات مثل التعليم والرعاية الصحية، والنهوض بالمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، والسير باتجاه زيادة القيمة المضافة للموارد، وتعزيز تطبيق العلوم والتكنولوجيا والابتكارات.

١٠. الحد من أوجه عدم المساواة (تقود عدم المساواة الاقتصادية الي حد كبير الي عدم المساواة في رأس المال)

يعتمد نجاح تحقيق التنمية المستدامة على توسيع اطار المشاركة من الجميع والمساواة بين العاملين دون التفریق بينهم في اللون او الجنس، وتوفير الرعاية للصغار والكبار وتحسين مستوى دخل الأفراد وتمكين الجميع من الوصول الي خدمات المرافق الصحية وغيرها من الخدمات.

١١. الأمن في المدن والمجتمعات المحلية (٨٢٨ مليون شخص في العالم يعيشون في الأحياء الفقيرة وعددهم في ارتفاع)

يتطلب تحقيق التنمية المستدامة الحد من مخاطر الكوارث والسعي نحو تحقيق عالم أكثر أمناً والحد من الكوارث، وقد اعترفت استراتيجية وخطة عمل يوكوهاما من أجل عالم أكثر أمناً (١٩٩٤)، باعتبارهما أول إطار دولي رئيسي للحد من مخاطر الكوارث، بالروابط المتبادلة بين التنمية المستدامة واستراتيجية الحد من مخاطر الكوارث. وتناولت لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة إدارة المخاطر والقابلية للتأثر بها في سياق قضاياها المتعلقة بالمياه والصرف الصحي والجفاف والتصحر.

١٢. الإنتاج والاستهلاك المستدام: (هناك ١٠٣ مليار طن من الغذاء يتم هدره بينما يعاني ٢ مليار شخص من الجوع في العالم)

يتطلب تحقيق التنمية المستدامة ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة، وقد أشارت رؤية (٢٠٣٠) الي التزام الدول بإجراء تغييرات جوهرية في الطريقة التي تنتج بها السلع والخدمات وتستهلكها، وبالتالي يتطلب الأمر أن تساهم الحكومات والمنظمات الدولية وقطاع الأعمال والجهات الفاعلة غير الحكومية والأفراد في تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة، بما في ذلك تسخير جميع المصادر في حشد المساعدة المالية والتقنية اللازمة لتعزيز قدرات البلدان العلمية والتكنولوجية والابتكارية للانتقال صوب أنماط استهلاكية وإنتاجية أكثر استدامة.

١٣. العمل المناخي (للحد من ارتفاع درجة الحرارة الي ١.٥ درجة مئوية، يجب أن ينخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون على مستوى العالم ٤٥٪ حتى عام ٢٠٣٠)

يتطلب تحقيق التنمية المستدامة اتخاذ الإجراءات العاجلة للتصدى لموضوع التغير في المناخ والحد من آثاره السلبية قدر الإمكان، حيث من المتوقع أن يؤثر النظام المناخي الأخذ في السخونة على ما هو متوافر من الضروريات الأساسية مثل الماء العذب والأمن الغذائي والطاقة، وستكون الدول الفقيرة والنامية من بين البلدان الأكثر تضرراً والأقل قدرة على مواجهة الصدمات المتوقعة من جراء التغير في المناخ.

١٤. الحياة تحت الماء (يعتمد أكثر من ٣ مليار شخص على التنوع البيولوجي البحري والساحلي لكسب معيشتهم)

تشكل المحيطات والبحار والمناطق الساحلية عنصراً متكاملًا وأساسياً في النظام الإيكولوجي للأرض وتكتسي أهمية بالغة للتنمية المستدامة، الأمر الذي يتطلب الحفاظ على الحياة تحت الماء وحفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.

١٥. الحياة في البر: (أكثر من مليار شخص يعتمدون على الغابات لكسب معيشتهم في العالم)

يتطلب تحقيق التنمية المستدامة حماية واستعادة وتعزيز الاستخدام المستدام للنظم الإيكولوجية الأرضية وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره ووقف فقدان التنوع البيولوجي. وينبغي للاستراتيجية الوطنية أن تستند إلى تقييم متعمق للحالة الراهنة والمبادرات المطروحة لتحقيق الحماية اللازمة في البر والحفاظ على الغابات والأشجار والحياة البرية برمتها.

١٦. السلام والعدل: (١.٢٦ مليار دولار تكلفة أعمال محاربة الفساد في العالم)
يستلزم تحقيق التنمية المستدامة تعزيز المجتمعات السلمية والشاملة من أجل التنمية المستدامة، وتوفير الوصول إلى العدالة للجميع وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة على جميع المستويات. والتشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمَّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات.

١٧. عقد الشراكات لتحقيق الأهداف: (يتطلب استثمار ٥ تريليون سنوياً لتحقيق التنمية المستدامة)

يتطلب تحقيق التنمية المستدامة تعزيز قدرات الدول والمجتمعات على تصميم وتنفيذ استراتيجيات من خلال بناء شراكات استراتيجية بين الدول للوصول إلى نتائج تنموية ناجحة وفاعلة تساهم في الوصول إلى تحقيق جميع مستطلبات الرؤية الاستراتيجية للتنمية المستدامة، وتعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.

التنمية المستدامة في الوطن العربي

اهتمت الدول العربية بالتنمية المستدامة والتي تجلت في مشاركتها في البحوث العلمية ومشاركتها في المؤتمرات المحلية والعالمية، وسعت معظم الدول العربية لاتخاذ نهج التنمية المستدامة كأسلوب للتخطيط الاستراتيجي لبرامج التنمية الوطنية، وعلي سبيل المثال قامت المملكة العربية السعودية بالتخطيط الاستراتيجي

للتنمية المستدامة ورؤية استراتيجية طموحة (٢٠٣٠)، وهي تعمل على تحقيق متطلبات التنمية الشاملة والمستدامة.

كما قامت الأردن بإعداد وثيقة الأجندة الوطنية للقرن (٢١) واستراتيجيات النوعية والتعليم والبيئة، وفي دولة قطر استندت تجربتها التنموية على أساس تحقيق الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والاستخدام الأمثل للموارد بما يضمن حقوق الأجيال القادمة بالإضافة الى حتمية الارتباط بين دول الوطن العربي والشراكة في التنمية المستدامة وخلق التوازن في التنمية بين الدول العربية.

ومن صور التعاون بين الدول العربية في مجال التنمية المستدامة انشاء منتدى عربي يهتم بدراسة شؤون العلم والتقنية وسياساتها في الوطن العربي بما يخدم التنمية المستدامة، واتفق العلماء انشاء أكاديمية باسم "الأكاديمية العربية للعلوم" غير ربحية وغير حكومية ومن أهدافها: النهوض بالبحث العلمي، ودفع عجلة التقدم المعرفة، وتحفيز التميز في العلوم وتطبيقاتها، والارتقاء بالتقافة العلمية للمجتمع العربي وتعميق الوعي العلمي.

كما قامت الأمانة العامة للدول العربية بانشاء "اللجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ في المنطقة العربية"، بحيث تعمل بجانب إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي ٢٠٣٠ في المنطقة العربية. واعتمدت الدول العربية الأعضاء في الإسكوا وتحديداً في نشاطها في مجال التنمية المستدامة على مبادرات الإسكوا، حيث أشارت التصريحات الرسمية العربية للجهات الرسمية الى أهمية الالتزام بالعمل العربي المشترك في إطار المسؤولية المشتركة المتباينة بين الدول المتقدمة والدول النامية لتحقيق التنمية المستدامة. ومن أبرز الجهود العربية التي بذلتها الأمانة العامة للجامعة العربية في مجال تنفيذ خطة ٢٠٣٠ مايلي:

- الإعلان العربي لتنفيذ خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ ووضع التصور للبدء في تنفيذ الخطة.
- الموافقة على أن تتحمل كل دولة المسؤولية عن تحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
- العمل على تحقيق التكامل بين أبعاد التنمية بين أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة: الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية وصولاً الى تحقيق التنمية.
- وضع الجداول التي تحدد الأولويات العربية في اطار خطة ٢٠٣٠ والغايات المستهدفة من كل أولوية.
- الموافقة على إنشاء اللجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ في المنطقة العربية بحيث تعمل تحت اشراف إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي في أمانة جامعة الدول العربية.

- اعتماد الاطار الاسترشادي العربي لدعم تنفيذ أهداف خطة ٢٠٣٠، وانشاء اللجان الفرعية ذات الصلة بالقضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي وتعزيز الزراعة المستدامة.

وساهمت الدول العربية في تحديد معايير للتنمية المستدامة تستطيع من خلالها العمل في سبيل تحقيق التنمية المستدامة وتمثلت على سبيل المثال:

- الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية المتاحة والموارد المادية لتحقيق الازدهار الاقتصادي في المجتمع، وتوطين الصناعة والزراعة المستدامة.

- الترشيد والتوازن في استخدام الثروات الطبيعية، لتحقيق حسن استغلال الموارد والمحافظة عليها من الفناء وحماية البيئة.

- النهوض بالمجتمع وبناء مجتمع قائم على المعرفة لتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تنمية الثروة البشرية وتشجيع العمل المشترك في قضايا التنمية العربية.

الجهود العربية المتحققة في سبيل خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠

من أهم الإنجازات في مجال التنمية المستدامة العربية والتي شملت المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لتحقيق الأهداف ال(١٧) والتي حددتها الخطة التنموية المستدامة ٢٠٣٠ مايلي:

١- في مجال استدامة الطاقة والكهرباء

اعتماد الاستراتيجية العربية لتطوير استخدامات الطاقة المتجددة (٢٠١٠-٢٠٣٠) كإطار للعمل العربي المشترك في مجال الطاقة المتجددة والتي تعتبر رسالة للمجتمع الخارجي حول التوجهات العربية في مجال الطاقة، والانتهاء من اعداد الخطة التنفيذية لتحقيق ذلك.

٢- في مجال الاتصال وتقنية المعلومات

بذل الجهود من قبل إدارة تنمية الاتصالات وتقنية المعلومات لتنفيذ خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ بحيث تساهم في زيادة الوعي وتقديم الدعم بشأن التحديات الرئيسية في مجال البيئة وتغير المناخ والاتصالات في حالات الطوارئ ووضع الأطر التنظيمية واتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة التحديات في هذا المجال.

٣- في مجال التنمية المجتمعية

تنفيذ الأبعاد الاجتماعية لخطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ من خلال الحرص على الموضوعات التي ترتبط بالإنسان العربي يومياً مثل الصحة والتعليم والاقتصاد والدخل وغيرها من المواضيع ذات الصلة المباشرة.

٤- في مجال الصحة والمساعدات الإنسانية

العمل على ضمان تمتع جميع الأفراد بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار وتم اعداد الاستراتيجية العربية المتعددة القطاع بالتنسيق مع الدول العربية وصندوق الأمم المتحدة. ويتضمن هذا البند تعزيز الوقاية من السلبيات

المرتبطة باستخدام الأدوية ووضع حد لانتشار الأوبئة وتحقيق التغطية الصحية الشاملة.

٥- في الأسرة والمرأة والطفولة

قامت الأمانة العامة بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة بالتعاون في مجال رصد الآليات المتحققة والمتعلقة بالأسرة والمرأة تحديداً وتقديم المساعدة الفنية في وضع الخطط الوطنية لضمان انفاذ حقوق الأسرة والمساواة بين الجنسين في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. والتأكيد على التزام الدول العربية ببذل الجهود لتحقيق الهدف الخاص بتمكين المرأة والعناية بالطفل والأسرة.

٦- في مجال التربية والتعليم والبحث العلمي

قامت الأمانة العامة بالعمل نحو تحقيق ضمان التعليم الجيد والشامل للجميع وتعزيز فرص التعليم حيث يشكل التعليم الأساس الذي يركز عليه تحسين حياة الناس وتحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال عدة محاور مثل تطوير التعليم في الوطن العربي، ومن خلال آليات الرصد والمتابعة لتنفيذ هذا الجانب، فقد توصلت الى تقدم طفيف مثل زيادة معدلات الالتحاق بالدراسة والتقليل من نسبة التسرب من التعليم الا أن هناك مازالت تحديات تواجه هذا المحور والتي تحتاج الى تكثيف للجهود العربية. وأما ما يتعلق بالبحث العلمي والابتكار والتقنية تم بلورة رؤية مشتركة للنهوض بالبحث العلمي والتطوير والابتكار وربطها بالتنمية الاقتصادية بحيث تصل للمستوى المطلوب وقد تم وضع الخطة التنفيذية للاستراتيجية من قبل الأمانة العامة لجامعة الدول العربية للبحث العلمي في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بهدف تحقيق التنمية المستدامة.

٧- الشراكات والتكتلات الإقليمية

قامت الأمانة العامة حسب تقاريرها بالعمل على تعزيز أهداف التنمية المستدامة من خلال تفعيل الشراكات الدولية والإقليمية مع المنظمات الدولية وتعدد من أجل ذلك الدورات السنوية المنتظمة حول نقل التقنية والعلوم وإقامة المختبرات المشتركة بين الدول المشاركة.

٨- في مجال الاعلام التنموي

ساهمت الجامعة الدول العربية في اعداد خطة إعلامية عربية للتنمية المستدامة ٢٠٣٠، بهدف تسليط الضوء على دور الاعلام في تنفيذ رؤية ٢٠٣٠ على اعتبار أن الفرد هو القاسم المشترك للتخطيط التنموي والإعلامي وأن الانسان محور العملية التنموية. واطمأن الوضع استراتيجيات بناء مجتمع الاعلام للمساهم في إنجاز العملية التنموية. واعتبرت هذه الخطة الوثيقة التي تعزز دور الاعلام بأنه شريك رئيسي في تنفيذ الأهداف السبعة عشر للرؤية الخاصة بالتنمية المستدامة.

تحديات تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي

من الطبيعي أن أي مشروع يتعرض لتحديات ومعوقات ولكن هذا لا يعني عدم وجود حلول ووسائل معالجة وتصدي لتلك المعوقات، وحسب ما توصلت اليه الدراسة فهناك العديد من التحديات التي تواجه الدول العربية في سبيل الوصول الى تحقيق التنمية المستدامة، ويمكن لها أن تتعاون في سبيل التغلب عليها او التخفيف من تأثيرها على أهداف التنمية المستدامة، ومن أبرز تلك التحديات:

التحديات الاقتصادية

تواجه الدول العربية العديد من التحديات الاقتصادية حيث تتعرض لمشاكل اقتصادية على المستوى الجزئي وتحديات على المستوى الكلي، ومن أبرز التحديات الاقتصادية ارتفاع نسبة البطالة في المجتمع الأمر الذي يدفع بالكثير من الكفاءات الى الهجرة للخارج، وقد أشار الى ذلك الباحث الأعرجي (٢٠١٥) والذي أكد أن هذه الهجرات تسبب خسارة كبيرة لعجلة التنمية والتقدم في الدول العربية. كما أكد الباحثان نصار وزرنوقة (١٩٩٩) أهمية استغلال الكفاءات المحلية في توطين التنمية وتثبيتها وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

كما يأتي الفقر كأحد التحديات التي تواجه اقتصاديات الدول العربية والفقر بحيث يمكن أن يساهم في تعريض الاقتصاد العربي لهزات اجتماعية ومعنوية مع كل ارتفاع لنسبة الفقر. وعلى سبيل المثال ينتشر الفساد بشكل كبير في بعض الأقطار العربية بسبب ضعف الرقابة او بسبب ارتفاع نسبة البطالة.

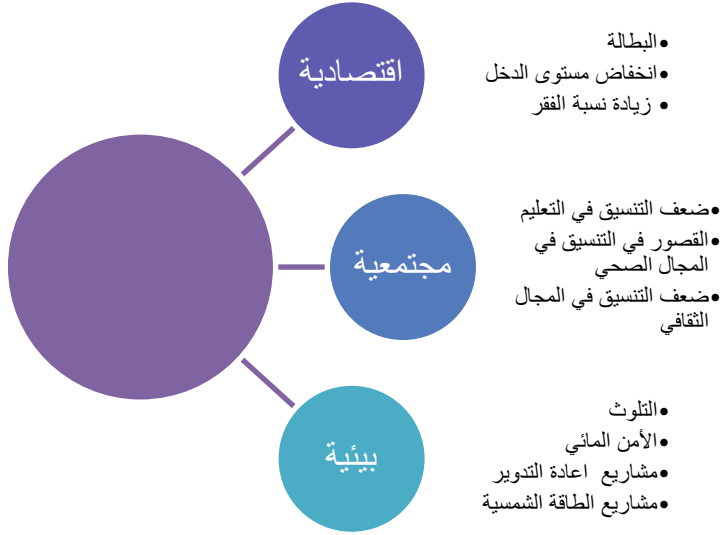
والمشكلة الثالثة التي تواجه التنمية المستدامة في الوطن العربي انخفاض مستوى دخل الفرد وبذلك يتأثر قدرة الفرد من الحصول على السلع والخدمات وانخفاض القدرة الشرائية. وفي دراسة لجامعة الملك عبد العزيز (٢٠٠٦)، أشارت الدراسة الى أن الفجوة بين الفقراء والميسوري الحال كبيرة بحيث تعيق القدرة على النهوض نحو التقدم ويؤثر ذلك على مفهوم الاستدامة.

التحديات المجتمعية

ويتمثل ذلك في ضعف التنسيق في مجال التعليم والعمل المجتمعي المشترك مثل الأعمال التطوعية و محدودية انشاء مؤسسات المجتمع المدني وضعف الجهود الخاصة بتبادل الخبرات في مجال العمل المجتمعي، وغياب البرامج العلمية والثقافية بين المجتمعات العربية بسبب نقص الموارد وغياب التحفيز من قبل المؤسسات المتخصصة، وفيما يخص الجانب الصحي وعلى الرغم من توفر العلماء والمتخصصون والخبرات المهنية في المجال الصحي الا أن التنسيق والتعاون يعتبر ضعيفاً بسبب ضعف الجهود نحو تحقيق ذلك.

تحديات الأمن البيئي

من أبرز التحديات التي تواجه العمل المشترك بين الدول العربية مشكلة الأمن البيئي وحماية المجتمع من انبعاثات الصناعات والتخلص من النفايات والتخلص من التلوث البيئي في البحار ونحو ذلك. الأمر الذي يتوجب الحرص على توفير صناعات آمنة تساهم في المحافظة على البيئة وليس الاضرار بها وهذا الأمر يتطلب الكثير من الجهود للتنسيق بين الدول العربية للنهوض بهذا المشروع حماية للبيئة وتحقيقاً للتنمية المستدامة.



شكل (٤) التحديات التي تواجه الدول العربية في سبيل تحقيق التنمية المستدامة الفرص أمام الدول العربية نحو تحقيق التنمية المستدامة

يتمتع العالم العربي بالعديد من الإمكانيات الطبيعية والفرص الكثيرة والمتعددة والتي يُمكنها من توظيف جهودها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الوطن العربي، وقد توصلت الدراسة الى أبرز الفرص العربية للعمل المشترك في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة:

-الموارد البشرية:

تعتبر الموارد البشرية الأساس في عملية التنمية المستدامة، إذ انها تنطلق منهم وتعود إليهم حيث من المعروف أن قدرات المجتمع على التقدم في مجال التنمية في الوطن العربي يعتمد على ما تمتلكه من طاقات بشرية مؤهلة. ويمكن للدول العربية التركيز على موضوع تطوير الموارد البشرية والاعتماد عليه ك رأس مال بشري وتحويله الى طاقة وميزة تنافسية عالية في تحقيق التنمية المستدامة، وهناك

العديد من التجارب لمجتمعات وتكتلات ناجحة تمكنت من خلال العمل المشترك فيما بينها؛ تحقيق بعض أهداف التنمية مع الأخذ في عين الاعتبار أن الموارد البشرية في الوطن العربي تمتاز بالشباب والحيوية خاصة وان اكثر من ٥٠٪ من السكان تتراوح أعمارهم بين ٢٥-٤٥ سنة.

-الموارد الطبيعية:

تمتلك معظم البلدان العربية ثروات طبيعية مثل الغاز والنفط، والنحاس، والحديد، واليورانيوم، وغيرها من المعادن التي تدخل في الصناعات الحديثة، هذا الى جانب امتلاكها للموارد الزراعية والمائية والمحاجر والغابات، ولهذه الثروات الطبيعية قدرة على تعزيز النهضة والتنمية الصناعية والزراعية في البلدان العربية، ويتطلب الأمر الاستفادة من هذه الموارد الطبيعية وتحويلها الى فرص وعناصر نجاح وتتمكن من خلالها تنويع مصادر الدخل القومي من ناحية، وتنشيط التبادل التجاري بين الدول العربية من ناحية أخرى، (البياتي، ٢٠٠٨).

-التقارب المجتمعي

يجمع بين الدول العربية الكثير من القيم والعادات والتقاليد وعلى رأسها القيم الدينية والمعتقدات واللغة العربية والثقافة والتاريخ وغيرها من السمات المجتمعية القريبة الأمر الذي يعزز خطوات التقارب والعمل المشترك بين الدول العربية والتعاون في شتى المجالات الاستراتيجية مثل الثقافة والتعليم والتي تلعب الدور الكبير في تعزيز خطوات العمل المشترك في سبيل تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي، كما تمتاز الأنظمة الاجتماعية في البلدان العربية بتماسك يقل نظيره في العالم اليوم ما يجعلها من اهم ميزات التنمية المستدامة.

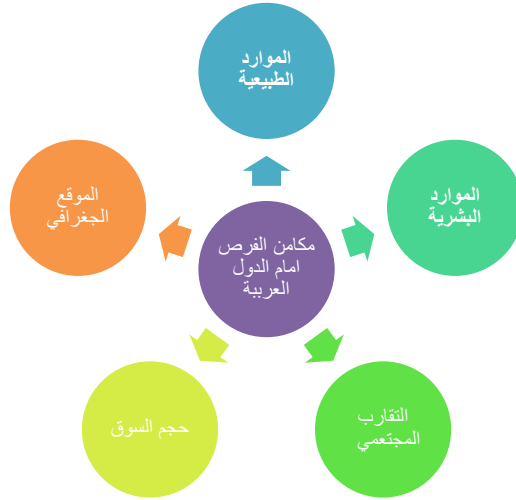
-الموقع الجغرافي

تقع دول المنطقة العربية في وسط العالم وتشرف على مواقع ومناذ بريا وبحرية وجوية يجعلها قادرة على أن تلعب دوراً كبيراً في تعزيز التعاون فيما بينها في شتى المجالات حيث لا توجد أي معوقات لتحرك السلع والخدمات، كما لا يوجد ما يعيق الدخول للأسواق العربية ببسر وسهولة، بجانب قلة التكلفة للنقل وتوفر الخدمات اللوجستية، ولا شك أن هذا الأمر يعزز التعاون بين الدول العربية في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية والزراعية والعلمية وحسن الاستغلال للموارد الطبيعية وتسخيرها في مجال التنمية والتنمية المستدامة.

-حجم السوق

يعيش في الوطن العربي حوالي ٢٨٠ مليون نسمة ويقطنون في ٢٢ دولة حسب تقرير أعضاء الدول العربية، وهذا الحجم من السكان يشكلون قوة اقتصادية وميزة تنافسية كبيرة حيث تساعد في خلق أسواق عربية قادرة على استيعاب المنتجات العربية وتخلق طلباً متزايداً ومستمرّاً للمنتجات العربية والخدمات المحلية،

الأمر الذي يحقق للسوق العربي الاستقرار مع القدرة على النمو المضطرد. بالإضافة الي تمكين الاقتصاد العربي من تحقيق التنمية المستدامة في جميع جوانب الاقتصاد من خلال التخطيط من أجل حسن استغلال الموارد الاقتصادية وتسخيرها في مجال تحقيق التنمية العربية المستدامة.



شكل (٣) مكامن الفرص نحو تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي

الخلاصة والتوصيات

من الأمور التي لا مجال فيها للشك أن الوحدة العربية لا تأتي الا بالخير، وهي مفتاح النجاح والفلاح في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومن هذا المنطلق يمكن أن نتطرق في هذه الدراسة الي أبرز المجالات التي تحتاجها الدول العربية للتنسيق والعمل المشترك من خلالها على النحو التالي:

١. العمل على تعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي والعمل على التنسيق في سبيل تحقيق الرؤية المستقبلية للاقتصاد العربي وبحيث يكون اقتصاداً يستند على نفسه من ناحية وقادراً على تلبية احتياجاته من السلع والخدمات من ناحية أخرى.
٢. العمل ضمن مفهوم الشراكات الاستراتيجية بين الدول العربية ومؤسساتها وشركاتها الصناعية والزراعية وذلك لتعزيز التنمية الاقتصادية ودعم دور القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني وتشجيع مشاركتهم في وضع وتنفيذ خطط التنمية المستدامة.
٣. التنسيق بين الدول العربية في سبيل التقليل من البطالة وذلك من خلال العمل الاهتمام ببرامج التطوير والتنمية البشرية والتعليم وتفعيل أسلوب الاستفادة من

- الكوادر البشرية العربية داخل الوطن العربي وانشاء سوق مشتركة للموارد البشرية المؤهلة في عدة مجالات وعدم الاقتصار على العمالة غير الماهرة.
٤. تطوير شبكات الحماية المجتمعية التي تشكل شبكة الأمان للمواطن العربي وضمان حق الانسان العربي بالعيش الكريم، لذلك لابد للدول العربية من العمل على تحسين برامجها الاجتماعية والعمل على تحقيق العمل المشترك للاستفادة من العائدات التي يمكن اكتسابها نتيجة هذا التنسيق.
٥. العمل على التخطيط المشترك والتعاون بين الدول العربية لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والصحية وحماية البيئة في المنطقة العربية للوصول الى نجاحات في مجالات متعددة مثل الحد من الفقر والبطالة ورفع القدرة التنافسية للمنتجات العربية.
٦. وضع سياسات اقتصادية وبيئية تأخذ في عين الاعتبار المحافظة على مصادر الطاقة غير المتجددة وتطويرها وتشجيع استخدام مصادر الطاقة المتجددة على أسس بيئية واقتصادية سليمة وتحقيق التكامل بين الاستراتيجيات الصحية والبيئية مثل توفير الماء والغذاء.
٧. تحديث تشريعات وقوانين لدعم التجارة ودعم منطقة التجارة الحرة العربية مع تطوير أساليب تسويق المنتجات العربية لجعلها اكثر قدرة على المنافسة.

المراجع العربية

- الأمم المتحدة، (٢٠١٥)، "التنمية وجدول أعمال جديد للتنمية"، إدارة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية.
- حبيب الله محمد التركستاني، (١٩٨٥)، التعاون الصناعي والتبادل التجاري بين دول مجلس التعاون، دار البلاد للطباعة والنشر : جدة.
- حبيب الله محمد التركستاني، (١٩٩٦)، الإدارة وبيئة الصناعة الخليجية، دار البلاد للطباعة والنشر، جدة.
- حبيب الله محمد التركستاني، (١٤٣٠)، منظمة التجارة العالمية وقطاع الأعمال السعودي، دار اعلام للنشر والتوزيع، جدة.
- حبيب الله محمد التركستاني، (١٩٩٩)، معالم في طريق التنمية بالمملكة العربية السعودية، دار البلاد للطباعة والنشر.
- بولين المعوشي ايوب، (2016)، إشكالية التنمية المستدامة في العالم العربي، دار أفكار للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.
- تودار ومايكل (٢٠٠٦) التنمية الاقتصادية . جدة. دار المريخ للنشر، ترجمة محمود حسن حسني .
- جامعة الملك عبد العزيز (٢٠٠٦) التنمية المستدامة في الوطن العربي، بين الواقع والمأمول، جدة: جامعة الملك عبد العزيز .
- حمود جمال، (٢٠١٥)، الفلسفة في العالم العربي بين مطالب التغيير ومصاعب الواقع، مركز آفاق للدراسات والبحوث
- خيرى سمر، غانم مرسي (٢٠١٢)، "معوقات التنمية المستدامة في دول العالم السالمي، دراسة تحليلية بالتطبيق على جمهورية مصر العربية"، جدة .
- رومانو دوناتو (٢٠٠٣). "الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة"، دمشق: المركز الوطني للسياسات الزراعية
- عبد الله الدردري، (٢٠١١)، تحديات التنمية في المنطقة العربية ٢٠١١ ، الدوائر الربع للحلقة المفرغة: حالات قطرية.

المراجع الأجنبية:

- Arza, C. (2014). The gender dimensions of pension systems. Background paper prepared for the United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women. New York.
- Brundtland Commission definition- Brundtland, G. H., et al. (1987), Our Common Future: Report of the World Commission on Environment and Development, Oxford University Press 92

- Madhavi Joshi and others, (2007) Sustainable Development: An Introduction. SAYEN.
- Soubbotina Tatyana. (2004) Beyond Economic Growth: An introduction to sustainable Development. The World Bank. Washington, D.C.
- UNDP. (2015). Human Development Report 2015: Work for Human Development.
- UN Women. (2014). The World Survey on the Role of Women in Development: “gender equality and sustainable development”.